

خامسا: وسائل الدفع الإلكترونية:

- لقد ظهرت وسائل الدفع الإلكترونية نتيجة للتطور التكنولوجي كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية، وبالفعل تمكنت الوسائل الحديثة من الانتشار بسرعة، وقد ساعد في ذلك الجهود الكبيرة من بنوك لها عدد كبير من العملاء، التي اختبرت فعالية ومزايا هذه الوسائل حديثة النشأة ويعرف البنك المركزي الأوروبي الدفع الإلكتروني (-e) paiement أنه كل عملية دفع صدرت وعولجت بطريقة إلكترونية» ويمكن تعريف وسائل الدفع الإلكتروني على أنها:
- تتضمن عملية الدفع الإلكتروني أربعة أطراف: المتعامل (الدافع أو المشتري)، المصرف الذي أصدر وسيلة الدفع، المصرف الذي يتحصل على المبلغ لحساب المستفيد من الدفع (البائع)، شبكة البطاقات.
 - ومصطلح الدفع الإلكتروني مصطلح واسع يجمع بين طياته كل وسائل الدفع التي تستخدم فيها تكنولوجيا متقدمة للوفاء، مثل التحويلات الإلكترونية للأموال، الشيك الإلكتروني والدفع بالنقود الإلكترونية
 - ويعرف الدفع الإلكتروني على أنه " عملية يتم من خلالها استبدال القيمة المالية بالبضاعة، أو بالخدمات أو بالمعلومات، فهي تستخدم وسيطا لتسهيل عملية التبادل مثل المصارف.
 - وتعرف وسائل الدفع الإلكترونية كذلك على أنها " عمليات دفع صادرة ومعالجة بطريقة إلكترونية من جهة وعلى مجموعة الأدوات والتحويلات الإلكترونية التي تصدرها المصارف ومؤسسات الائتمان.
 - وتعرف أيضا على أنها " الوسائل التي يتم بواسطتها نقل المعلومات التي تتعلق بحسابات للأطراف المعنية بصفقات تجارية إلكترونية".

وتتكون وسائل الدفع من:

I. الأنظمة القائمة على البطاقات البنكية

بفضل التقدم التكنولوجي الذي أضحى يميز العمل البنكي، ظهرت وسائل الدفع الحديثة التي تعبر عن مجموعة من الأدوات التي تستخدم لتسوية المدفوعات والتي أصدرتها البنوك على تنوعها باستخدام وسائل إلكترونية، من بين تلك الوسائل نجد البطاقة البنكية.

أولا: تعريف مواصفاتها:

تحمل البطاقة الذكية عدة تسميات منها النقد البلاستيكية، بطاقة الوفاء، البطاقة الائتمانية، بطاقة الاعتماد، حيث في الوقت الراهن تعد من أهم الوسائل الدفع البنكي كونها أشيعت من حيث الاستعمال على نطاق واسع من العالم، هذا إلى جانب أنها تتمتع بعدة مواصفات تجعلها تتميز عن باقي البطاقات الأخرى التي تصدر عن المؤسسات غير البنكية وغير المالية.

1. تعريفها:

ظهرت البطاقة البنكية كنتاج للتطور الذي مس النقود، حيث من الناحية التاريخية تنبهر الولايات المتحدة الأمريكية السابقة لإنشائها، ولقد كان ذلك في نهاية الستينيات من القرن الماضي، ثم أخذت في الظهور والاستعمال في دولة أوروبا الغربية وشيئا فشيئا أصبحت واسعة الانتشار في معظم أرجاء العالم.

- هي كل بطاقة تسمح لحاملها بسحب أو بنقل الأموال، ولا يمكن أن تصدر إلا من طرف هيئة قرض أو مؤسسة مالية أو هيئة يرخص لها قانونا بإصدار البطاقات كالبنوك مصالح البريد... الخ
- يمكن تعريفها أيضا على أنها: بطاقة بخصوصيات قانونية تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى المؤهلة قانونا كخدمة مميزة لربائتها، بحيث يتمكن هؤلاء من تمريرها عبر أجهزة إلكترونية من أجل تحقيق جملة من الأهداف، في المقابل تتحصل الجهات التي أصدرتها عوائد تتضمن رسوم أو فوائد أو عمولات.

2. مواصفاتها

للبطاقة البنكية مجموعة من المواصفات تميزها عن باقي البطاقات الأخرى، التي تصدرها مؤسسات غير بنكية كبطاقة تعبئة الهاتف المحمول، أو البطاقات الأخرى، وهذا المواصفات تخضع للمعايير الدولية المحددة من طرف هيئة المعايير الدولية (ISO).

لقد تم وضع مواصفات معتمدة ومعترف بها دوليا موحدة للبطاقات البنكية، تتبلور في كونها بطاقة مستطيلة الشكل ذات مقاييس محددة ووفق معيار (ISO7810) وهي بالمقياس التالية: طولها 85,6 ملم وعرضها 53,98 ملم وسمكها 0,76 ملم مصنوعة من مادة بلاستيكية يصعب اتلافها.

ويجب أن تتضمن العديد من المعلومات والاساسيات الضرورية ضمن وجهها وظهرها لإستعمالها من قبل صاحبها،
بإيجاز:

✓ على وجه البطاقة:

- الرمز التعريفي للجهة أو البنك الذي أصدر البطاقة - شعار البنك المصدر -.
- الرقاقة الإلكترونية: تشبه إلى حد بعيد الرقاقة الإلكترونية المستخدمة في الهاتف النقال، هي مساحة ذهبية تسمح بعد استخدامها البطاقة عبر جهاز الدفع الإلكتروني من قراءة البيانات المخزنة (كالبنك الذي أصدرها والمستوى الأعلى الذي يمكن سحبه أو دفعه والعمليات التي يسمح بإنجازها وغيرها)، ضمن الرقاقة ومن ثم تسوية المعاملات التي يقوم بها صاحبها لدى المتاجر.
- رقم البطاقة: يتكون من 16 رقما يبدأ بالرقم الأول من اليسار طبعاً عن نوع البطاقة وأرقام أخرى تعبر عن الشبكة أو المؤسسة التي أصدرت البطاقة والمفتاح، مع العلم رقم البطاقة يسمح بتشخيص مدى صحة البطاقة ومعرفة صاحبها.

- إسم ولقب صاحب البطاقة.
- الرمز البنكي: حيث يتضمن أرقام سبق وأن وضعت ضمن رقم البطاقة، بمعنى آخر شعار الشبكة التي ينتمي إليها البنك الذي أصدر البطاقة.
- إذ كانت البطاقة تحمل الصفة الدولية فالواجب وضع شعار يخص الشبكة الدولية التي رخصت بإصدارها واستعمالها في الخارج.
- مدة صلاحيتها: هي في العموم سنة قابلة للتجديد.

✓ على ظهر البطاقة

- شريط مغناطيسي: هي مساحة على شكل مستطيل تتضمن خيوط ذهبية اللون، تخزن فيه بيانات إلكترونية يتم قراءتها عند استخدام البطاقة لسحب النقود من جهاز توزيع الأوراق النقدية.
- إمضاء صاحب البطاقة.
- العنوان الكامل للبنك الذي أصدرها.
- هناك تنظيم مقيد على ظهر البطاقة، يبرز كيفية تصرف صاحب البطاقة في حالات ضياعها أو سرقتها... الخ.

ثانيا: أنواعها

تتعدد الأنواع التي تتخذها البطاقة البنكية، وذلك تبعا لتعدد تصنيفاتها على أساس مجموعة من المعايير، وهي على النحو التالي:

1. تصنيفها على أساس مصدرها:

بحسب الجهة التي تصدر البطاقة، نجد الأنواع التالية:

✓ **البطاقة البنكية:** وهي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك، حيث هذا النوع من البطاقة يمكن استخدامها إما لسحب النقود، أو بالإضافة إلى إقتناء السلع والخدمات، أو كضمان للحصول على القرض إذ كان أصحابها زبائن مفضلين لدى البنك.

✓ **البطاقة الخصوصية:** بطاقة صادرة من المؤسسات التجارية الكبيرة وهي بطاقة يصدرها المحل التجارية لعملائه، تتيح لهم شراء ما يحتاجونه على الحساب من السلع والخدمات التي يقدمها وذلك في حدود سقف ائتماني معين، كما أن بعض المحلات تقدم قروضا نقدية لحملة بطاقتها، ويقوم حامل البطاقة بسداد قيمة مشترياته وسحوباته النقدية إلى المحل التجاري في نهاية كل شهر بالكامل أو تسديد جزء منها وتمحله بالفوائد على المبالغ المؤجلة.

✓ **البطاقة الاعتمادية:** هي تلك البطاقة التي تصدرها مؤسسات بنكية عالمية، لذلك تسمى البطاقة الدولية، حيث أن حاملها يعتبر من الزبائن من المستوى الراقى (رجال الأعمال، الأثرياء... الخ)، هؤلاء يستخدموها في قيامهم

بالأسفار بداعي الأعمال أو السياحة و ثم تستخدم لغرض الحجز في الفنادق الفخمة، والمطاعم الفاخرة، وكراء السيارات... الخ، وكأمثلة على هذا النوع من البطاقة نجد أمريكان إكسبرس، و داينرزكلوب، وفيزا وغيرها.

2. تصنيفها على أساس هدف الاستخدام:

نجد الأنواع التالية:

➤ **بطاقات السحب:** هي بطاقة تسمح للشخص بالقيام بخصم مبلغ من حسابه الجاري مباشرة لدفعها إلى التاجر، ويمكن الحصول عليها بعد فتح حساب لدى البنك، ويقوم البنك بإصدار البطاقة للعميل، وربطها بذاكرة الساحب، ولا يستطيع العميل استخدامها إلا في عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي، أو في عمليات الشراء من خلال أجهزة نقاط البيع إلا إذا كان رصيد الحساب دائماً؛ و**بطاقة السحب تأخذ ثلاث أنواع:**

➤ **بطاقة السحب أحادية البنك:** وهي البطاقة التي تستعمل لسحب النقود من الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تتبع البنك المصدر لها أو جهة معينة مصدرة لها فقط.

➤ **بطاقة السحب البنكية المحلية:** وهي البطاقة التي يمكن استعمالها في مختلف الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تحوز عليها مختلف البنك العاملة محلياً.

➤ **بطاقة السحب البنكية الدولية:** وهي البطاقة التي تستخدم على المستوى الدولي على مستوى الموزعات الآلية النقدية التي تتبع مختلف البنوك على المستوى الدولي بموجب اتفاق مبرم بينها.

➤ بطاقة الدفع

هي بطاقة التي تمكن صاحبها من الاستفادة من خدمات تخص:

- سحب النقود من الموزعات الآلية للنقود وكذلك الشبايك الآلية للبنوك؛
- خدمات تسديد فواتير الخدمات كالكهربائية والمياه والهاتف.
- تسوية عمليات الشراء التي يقوم بها لدى مختلف التجار مع قيام البنك أو الجهة المصدرة لها بوضع سقف معين من النقود الذي يمكن استخدامها من خلال حامل البطاقة. حيث في هذه الحالة تعرف على أنها: بطاقة بلاستيكية أو ورقية مصنوعة من مادة يصعب البعث بها تصدرها جهة ما - بنك أو شركة استثمار - يذكر فيها اسم العميل الصادرة لصالحه ورقم حسابه حيث يملك الحامل تقديم تلك البطاقة للتاجر لتسديد ثمن مشترياته، في حين يقوم التاجر بتحصيل تلك القيمة من الجهة المصدرة التي تقوم بدورها باستيفاء تلك المبالغ من الحامل.

ومن جانب آخر، بطاقة الدفع تتخذ أنواعا مختلفة بحسب معيارين:

➤ معيار شبكة القبول: وفق هذا المعيار نجد:

➤ بطاقة الدفع المحلية: تستخدم فقط محليا، حاملها يستخدمها عند القيام بعمليات الشراء والدفع لدى التجار

المعتمدين المحليين من قبل البنوك العاملة في الحدود الجغرافية للدولة وليس خارجها.

➤ بطاقة الدفع الدولية: تستخدم لدى المتاجر والفنادق والمطاعم المعتمدة من طرف البنوك المتفقة من خلال الشبكة

الدولية.

➤ معيار الخصم: بموجب هذا الأخير يمكن التمييز بين:

➤ بطاقة الخصم الفوري: بعد استخدام البطاقة للحصول على الاحتياجات المختلفة من السلع والخدمات وغيرها

تتم عملية الخصم مباشرة دون انتظار لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب البنكي لحاملها.

➤ بطاقة الخصم المؤجل: هي عكس بطاقة الخصم الفوري، تسمى بطاقة الحساب حيث يمكن استخدامها كم طرف

حاملها لاقتناء سلع وخدمات مع إمكانية تأجيل الخصم بسبب عدم كفاية رصيد الحساب البنكي لحاملها وعدم

مقابلته لقيمة الاستخدامات، حيث يمهّل البنك حامل البطاقة مدة أقصاها شهر لتسديد قيمة الاستخدامات،

وفي حالة التأخر عن السداد تفرض عليه فوائد التأخير.

➤ بطاقة ضمان الشيكات:

هي تلك البطاقة التي تستخدم كضمان للشيك البنكي، أي عبارة أخرى ترفق بالشيك البنكي عند قيام صاحبه بتسديد

ما عليه مقابل اقتناؤه للسلع والخدمات، حيث بعض المتاجر لا تقبل من زبائنها عند اقتناء السلع مثلا التسديد بالشيك

البنكي بل يجب أن يرفق هذا الأخير ببطاقة تتضمن اسم حاملها وتوقيعه النموذجي ورقم حسابه والحد الأقصى – السقف

المصرح به بما يستجيب لاستخدام البطاقة- الذي يتعهد البنك مصدر البطاقة بسداده.

1. تصنيفها اخر للبطاقة البنكية:

توجد أنواع رئيسية للبطاقة البنكية، وهي على هذا النحو:

➤ بطاقة الصراف الآلي: هي تلك البطاقة التي تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى التي رخص لها القانون صراحة

تستخدم من طرف صاحبها لسحب النقود من الصرافة الآلية مع شرط أن يكون الحساب البنكي للزبون صاحب

البطاقة برصيد يقابل ما يتم سحبه من طرف هذا الأخير، كما يستخدم لإيداع الأموال والاستفسار عن رصيد

الحساب.

➤ البطاقة الائتمانية: وهي تلك البطاقة التي تستعمل لتسديد قيمة المشتريات الفورية من السلع وقيمة الحصول على

الخدمات، وهي أداة وفاء تصدر من قبل البنوك لصالح زبائنها بعدما تقوم البنوك بدراسة وضعيتهم والتحقق من

قدرتهم على التسديد تجنبا لمخاطر عدم التسديد.

من أمثلة هذا النوع بطاقة فيزا كاردينات وماتسر كاردينات وأمريكان اكسبريس، وتتميز بعدة خصائص من إمكانية الشراء الفوري والدفع الأجل، وتصدر بالعملة المحلية والأجنبية، تحمل صورة العميل (الزبون) منعا للتزوير والسرقة، ويمكن لحاملها سداد المبالغ المسحوبة من هذه البطاقة بالعملة المحلية سواء المبالغ المنصرفة محليا او خارجيا.

➤ **بطاقة الصرف البنكي:** تحمل تقريبا نفس مفهوم البطاقة الائتمانية، مع وجود اختلاف، حيث يمكن هذا الأخير في أن صاحب بطاقة الصرف البنكي مطالب بتسديد قيمة المشتريات من السلع وقيمة الحصول على الخدمات للبنك الذي أصدر له البطاقة خلال نفس الشهر الذي تم فيه استخدام البطاقة.

ثالثا: الإطار القانوني للحضور على البطاقة واستخدامها

تتمثل الشروط الواجب الالتزام بها للحصول على البطاقة في الآتي وذلك تبعا لنوع البطاقة وهي:

1) شروط الحصول على البطاقة البنكية:

تتمثل الشروط الواجب الالتزام بها للحصول على البطاقة في الآتي وذلك تبعا لنوع البطاقة وهي:

أ. في حالة البطاقة المستخدم لسحب النقود والاستعلام عن الرصيد وطلب دفتر الشيكات وغيرها من الخدمات على المستوى المحلي، تستوجب وجود طرفين هما: صاحب البطاقة، والبنك أو الجهة المصدرة للبطاقة، ومن الشروط الضرورية المتعلقة بهذا النوع، هي:

- يتقدم الزبون لبنكه بطلب الحصول عليها، مع شرط أن يمتلك هذا الزبون حساب بنكي لدى هذا الأخير؛
- تتم الموافقة على الطلب من طرف البنك بعد قيامه بالإجراءات المناسبة؛ كصحة المعلومات التي أدلى بها الزبون ومن ثم يمنحه البطاقة؛
- يستلم الزبون رقمه السري أيضا، حيث عند استخدام البطاقة يجب استخدامه؛
- ضرورة توفير البنك أو الجهة المصدرة للبطاقة للأجهزة الضرورية لذلك التي تسمح باستخدامها كأجهزة الصراف الآلي.

■ هذه البطاقة تصدر لمدة ثلاث سنوات، وهي قابلة للتجديد.

ب. في حالة البطاقة المستخدمة لإقتناء السلع والحصول على الخدمات، فيشترط فيها وجود ثلاث أطراف: البنك الذي أصدرها، والزبون وصاحبها، والتاجر المعتمد من طرف البنك الذي يقبل بموجب عقد القيام بالبيع مقابل البطاقة البنكية. ومن الشروط الضرورية المتعلقة بهذا النوع، والالتزامات المفروضة على كل طرف وهي:

- يتقدم الزبون لبنكه بطلب الحصول عليها، مع شرط أن يمتلك هذا الزبون حساب بنكي لدى هذا الأخير.
- تتم الموافقة على الطلب من طرف البنك بعد قيامه بالإجراءات المناسبة، كصحة المعلومات التي أدلى بها الزبون ومن ثم يمنح له البطاقة بعد إبرام العقد بينه وبين بنكه. حيث يسمى عقد المشتري ويتضمن:

■ تعهد البنك بـ:

- التسوية المالية لقيمة الفواتير-تسديد مشتريات الزبون- التي تنجر عن إستعماله للبطاقة.
- تجديد البطاقة بعد انقضاء مدة صلاحيتها وعند تضييعها أو سرقتها.

ومن جهته يتعهد الزبون بـ:

- الحفاظ على البطاقة، وفي حال ضياعها أو سرقتها أن يخطر البنك؛
- استخدامها بما يستجيب لديناميكية البطاقة.
- استخدامها في حدود سقف محدد من البنك بعد إجراءه للدراسة الائتمانية للزبون ومدى قدرته المالية، بحيث يقيد هذا السقف لدى البنك.
- تسديد قيمة الفواتير لجميع المشتريات قبل مدة الشهر- يتطلب أن يتغذى الحساب البنكي برصيد لأجل أن يتمكن البنك من إقتطاع قيمة الفواتير قبل إنقضاء الشهر، بحيث لو يتحقق هذا فلا يترتب على الزبون خلال الأجل المحدد للتسديد أية فوائد.
- تسديد قيمة الفواتير بعد إنقضاء الشهر- الأجل المحدد للتسديد- بما فيها فواتير التأخير بمعدل شهري معين في الشهر بعد إنقضاء الأجل المحدد للتسديد.

- البطاقة قابلة للتجديد بعد انتهاء صلاحيتها في مقابل دفع الزبون لمبلغ رمزي لتجديدها.

■ هناك عقد يبرم بين البنك والتاجر، يسمى عقد المورد والذي يتضمن بدوره:

تعهد البنك بـ:

- اعتماد التاجر لديه كطرف الثالث من بين الأطراف التي يستوجب تواجد لاستعمال البطاقة.
- تسوية الحساب البنكي للتاجر بمجرد وصول نسخة من الفواتير- كشوفات تتضمن السلع ونوعها وقيمتها- إليه من التاجر.

تعهد التاجر بـ:

- دفع عولة المبيعات للبنك تقدر بمعدل معين من حجم المبيعات المحققة بقبول بطاقات الاعتماد.
- التحقق من صحة البطاقة.
- إرسال الفواتير للبنك تتضمن معلومات صحيحة وأكيدة.

(2) طريقة العمل بالبطاقة:

تختلف طريقة العمل بالبطاقة المستعملة وذلك تبعاً لإختلاف وتنوع الاستعمالات التي يراد تحقيقها من وراء استخدام البطاقة.

طريقة استخدام البطاقة البنكية للسحب: وهي تعتمد على الخطوات التالية:

✓ يقوم صاحب البطاقة بتمريرها في جهاز الصراف الآلي.

- ✓ إدخال الرقم السري.
- ✓ تسجيل المبلغ الذي يراد سحبه مع مراعاة السقف الأقصى.
- ✓ بعد كل عملية سحب للنقود باستخدام البطاقة يجب ان يتأكد الزبون من صحتها وصحة الرصيد المتبقي من حسابه.
- ✓ يتم فرض رسم من طرف البنك بعد إجراء عملية السحب والذي يخصم من رصيد الحساب البنكي للزبون.
- طريقة استخدام البطاقة البنكية للحصول على الخدمات: وهي بدورها تعتمد على الخطوات التالية:
- ✓ يقوم صاحب البطاقة بتمريرها في جهاز الصراف الآلي او جهاز التسديد الإلكتروني - نظام الدفع الإلكتروني.
- ✓ إدخال الرقم السري.
- ✓ تسجيل نوع الخدمة: تحويل مبلغ لحساب آخر، الاستفسار عن رصيد الحساب، طلب دفتر الشيكات، تسديد فواتير الكهرباء والماء والهاتف وغيرها من الخدمات.
- ✓ بعد كل عملية استخدام البطاقة يجب أن يتأكد الزبون من صحتها وصحة الرصيد المتبقي في حسابه عند أمر التحويل وتسديد فواتير الحصول على خدمات الكهرباء... الخ.
- ✓ يتم فرض رسم من طرف البنك بعد تنفيذ عملية استخدام البطاقة والذي يخصم من رصيد حساب البنكي.

رابعا: مزاياها وعيوبها

البطاقة البنكية على تنوعها وتنوع أهدافه إستخدامها، وباعتبارها أداة دفع بنكية فهي تتمتع بمجموعة من المزايا وبمجموعة من العيوب مثلها في ذلك مثل باقي أدوات الدفع البنكية التي سبقت الإشارة إليها.

مزاياها: يمكن إجماها في نقاط أساسية بحسب البنك الذي أصدرها وحاملها والتاجر المعتمد:

بالنسبة للبنك الذي أصدرها:

- الحصول على الرسم المتعلق بإصدار البطاقة لأول مرة، وفي حال تجديدها بعد إنقضاء مدة صلاحيتها؛
- الحصول على فوائد التأخير من حاملها في حال تأخر هؤلاء على التسديد ما عليهم بعد إنقضاء الأجل القانوني للتسديد وعلى العمولة- عمولة المبيعات- من التجار وذلك بموجب العقد في إطار البطاقة التي تستخدم لاقتناء سلع وخدمات؛
- احتفاظ البنك بالسيولة في حالة البطاقة المستخدمة لاقتناء السلع والخدمات وذلك من خلال نقل الأموال من الحساب البنكي لحاملها إلى حساب التاجر المعتمد لديه؛
- وسيلة تجنب البنك تكاليف نقل النقود ومخاطرها، بالإضافة إلى عدم حاجة البنك للكثير من الوقت والجهد لعد النقود وتداولها؛

- تسوية التعاملات بين حامل البطاقة والتاجر المعتمد أوتوماتيكيا وتنفيذ عمليات سحب النقود عن طريق الحاسب الآلي مما يؤدي ذلك بالبنك إلى تجنب طوابير كبيرة من الزبائن وضغطهم؛
- تسمح للبنك بالتشهير عن صورته ومكانته.
- بالنسبة لحاملها: تتجلى المزايا التي سيستفيد منها حاملها في:
 - البطاقة البنكية بالنسبة لحاملها هي بمثابة أداة وفاء شخصية، إذ يمكن له استخدام لسحب النقود أو اقتناء سلع وخدمات دون الحاجة لحملة نقود ومن ثم يتجنب حاملها الكثير من مخاطر السرقة في حال حمله للنقود وهذا من جهة، ومن جهة أخرى تمكنه من اقتناء السلع والخدمات في حال حسابه برصيد أقل من ثمن المشتريات؛
 - يمكن استخدامها من طرفه خلال 24 ساعة/ 24 ساعة وسبعة أيام/ سبعة أيام وفي أي مكان يتم قبول استخدامها؛
 - تركز الأمان لدى حاملها عند استخدامها وذلك بموجب رقم سري يخصصه يستخدمه عند تمريره للبطاقة عبر الجهاز الآلي هذا من جهة، أما من جهة أخرى لصعوبة تزويرها وتغيير المعلومات التي تتضمنها؛
 - إمكانية حصول حاملها على تخفيضات تجارية وذلك يعزى للعقد الذي يبرم بين البنك مصدر البطاقة والتاجر المعتمد؛
 - يمكن لحاملها من استخدام البطاقة ليس عن طريق تمريرها عبر الجهاز الآلي بل أيضا بوسائط أخرى مثل الهاتف والأنترنت.
- بالنسبة للتاجر المعتمد: هو بدوره له الحق في الاستفادة من مجموعة من المزايا عن قبوله لتسديد المشتريات والخدمات، وهي بإيجاز:
 - إمكانية ضمان التسديد والتسوية المالية لكل المبيعات التي يقوم بها على أساس قبوله البطاقة كأداة للتسديد وهذا الأمر كفيل بأن يجنب التاجر التعامل بالأجل مع زبائنه لو كان ذلك عن طريق التعامل من دون البطاقة؛
 - يتجنب الاحتفاظ بالأموال في قام بتحقيق المبيعات عن طريق السيولة، ومن ثم وجود الأمان في التعامل التجاري الذي يقوم به مع حاملي البطاقات دون أن يكون له الخوف من السرقة وعمليات السطو والأوراق النقدية المزورة بالإضافة إلى ذلك يتجنب هو شخصا ضرورة التنقل يوميا إلى البنك لإيداع أمواله- في شكل إيراد المبيعات؛
 - هي أداة تدعم أكثر مبيعاته من السلع والخدمات، كما أنها تسمح له بجذب المزيد من الزبائن؛
 - إمكانية تدعيم مركزه التنافسي، باعتبار أنه يقبل تحقيق المبيعات عن طريق قبول البطاقة مقارنة بالتجار الآخرين.

تكاليفها وعبوبها:

بالنسبة لحاملها:

- يتحمل دفع اشتراك سنوي عند طلبه لهذه البطاقة وحتى عند تجديدها، لأن صلاحيات البطاقة هي سنة أو سنتين في الغالب؛
- هو مجبر على دفع رسوم عند استخدامها في عمليات السحب؛
- يتحمل فوائد التأخير عن استخدامها لاقتناء سلع وخدمات وذلك في حال سجل أن ثمن الاقتناء بالبطاقة أكبر من رصيد حسابه ومن ثم يكون التسديد الأجل لثمن الاقتناء كله أو الجزء المتبقي منه دون سداد، حيث فترة الأجل تخضع للفوائد.

بالنسبة للبنك:

- إن إصدار البطاقة من طرف البنك كعملية تتطلب تجهيزات معتبرة من أجل تمكن حاملها من استخدامها وقبول التاجر التعامل بها بكل أمان وثقة ومن ثم هذه العملية هي بمثابة استثمار للبنك يسترد رأسماله على المدى الطويل؛
- يتحمل البنك الخسائر الناجمة عن القرصنة والتزوير، ويكون مجبرا على تعويض حاملي البطاقة والتجار الذين تضرروا من عمليات القرصنة والتزوير.
- ومن جانب آخر فإن مزايا البطاقة البنكية لا يمكنها أن تحجب على عيوبها، إذ هذه الأخيرة يمكن إجمالها في النقاط

التالية:

- البطاقة البنكية قد تمسها عمليات التزوير والقرصنة؛
- في حال تتم سرقة البطاقة أو ضياعها بما فيها الرقم السري يمكن استخدامها من طرف غير حاملها وهو الأمر الذي يترتب عنه تحمل حاملها لثمن الاقتناء التي تمت عن طريقها في حال لم يقدم هذا الأخير على إخطار المصالح البنكية والأمنية بضياعها أو سرقتها؛
- احتمال حدوث أعطال تمس الخطوط الهاتفية أو إحدى وسائل الربط مما يؤدي ذلك إلى تعطل تسوية عمليات الدفع على مستوى الأجهزة الإلكترونية الخاصة بالدفع.